وزير الخارجية المصري: كل الخيارات مفتوحة في أزمة سد النهضة ولنا الحق في الدفاع عن مقدراتنا

منذ 18 دقيقة

القاهرة- "القدس العربي": واصل المسؤولون المصريون انتقاد ما يصفونه بالتعنّت الإثيوبي في ملف قضية سد النهضة.

وتستعد أثيوبيا للملء الرابع لخزان السد، في شهر أبريل/ نيسان المقبل، دون التوصل لاتفاق مع دولتي المصب مصر والسودان.

سامح شكري، وزير الخارجية المصري، قال إن بلاده لها الحق في الدفاع عن مقدرات ومصالح شعبها.

وأضاف، في تصريحات متلفزة: مصر تتخذ مواقف منضبطة وتراعي كافة الاعتبارات والعلاقات، وكل الخيارات مفتوحة وتظل كافة البدائل متاحة ومصر لها قدراتها وعلاقاتها الخارجية ولها إمكانياتها.

وزاد: نكتفي بتصريح كل الخيارات مفتوحة، دون الدخول في إطار تحديد إجراءات بعينها، وهذا ما يخدم المصلحة المصرية، بأن تظل كافة البدائل متاحة، ومصر لها قدراتها.

وواصل: قدرات الشعب المصري لا نهائية، ومصر تتخذ مواقف منضبطة تجاه التعنّت الإثيوبي، مؤكداً أن تأثّر مصر من ملء سد النهضة أمور فنية تحكمها سياسات وتقديرات مرتبطة بعلوم دقيقة، ولا أستطيع التحدث عن الملء الرابع، مؤكداً أنهم يراقبون ويتابعون الموقف بكل دقة.

وأكد شكري أنه لن يتحدث عن الملء الرابع لسد إثيوبيا، باعتبار أن عملية الملء تمثل أموراً فنية يحكمها سياسيات وتقديرات مرتبطة بمعلومات دقيقة.

وأضاف أن عدم تأثر بلاده من هذا الملء في يد الله، من خلال كميات الأمطار التي من الممكن أن تسقط في المستقبل، مشددًا على أن هطول الأمطار في الماضي كان سببًا في عدم تأثرنا وعدم الإضرار بالمخزون الإستراتيجي لمصر.

وأوضح أن كميات الأمطار كانت سبباً في عدم التأثر، مشيرًا إلى أنه يجب أن تتحلى إثيوبيا بالمسؤولية عند الملء الرابع، وعدم احتجاز المياه الذي يمنع التدفق الطبيعي لمصر والسودان، مضيفاً: "نتابع ونراقب الموقف بكل دقة ونقيّم الأمر بشكل كامل والأمر مرتبط بالضرر، وطالما لم يقع ضرر لن نتخذ مواقف مبالغة، وعند حدوث ضرر سيكون هناك موقف وتحرك سريع".

وأكد أن توقيع مصر على اتفاقية المبادئ مع إثيوبيا كانت تعبيراً عن حسن نيتها، لكن للأسف لم نجد مروءة من الجانب الإثيوبي، مطالباً إثيوبيا بالعمل بمسؤولية أثناء مل ء السد حتى لا تضرر دولتا المصب مصر والسودان.

وأضاف أنه رغم عدم وجود مرونة مماثلة من قبل الجانب الإثيوبي، كما تفعل مصر، استمررنا في التفاعل مع كل دول حاولت المساعدة، مؤكداً على أهمية التوصل إلى اتفاق قانون ملزم لتشغيل وملء السد الإثيوبي حتى لا يقع ضرر على أحد في ضوء إطار تفاوضي.

وتابع: "المطالبة بعدم وقوع أضرار جسيمة على دول المصب مصر والسودان متوافقة مع قواعد القانون الدولي والأمم المتحدة، وكل دولة لها الحق في الدفاع عن مصالح شعبها ومقدراتها".

إلى ذلك قال الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي إن المباحثات مع رئيسة وزراء الدنمارك، خلال زيارتها لمصر يوم الإثنين، تناولت أزمة سد النهضة.

وأضاف، خلال مؤتمر صحافي مشترك مع رئيسة وزراء الدنمارك: وجدت توافقاً وتفاهماً من دولة رئيسة الوزراء على أهمية الوصول إلى حل قانوني أو اتفاق قانوني ملزم بشأن ملء وتشغيل السد مع أشقائنا الإثيوبيين.

وأضاف: «هناك 10 سنوات من الجهد والحرص من جانبنا على إيجاد حل مناسب من خلال التفاوض مع أشقائنا الإثيوبين».

وتابع: «نحن نتفهم التنمية في إثيوبيا، ونؤكد على ذلك في كل مناسبة، ونتحدث عن استعدادنا للتعاون مع الإثيوبيين إن كان هذا لا يؤثر على المواطن المصري بأي شكل من الأشكال، والحقيقة أنا لقيت تفهماً لدى فخامة رئيسة الوزراء على أن الدولة الأكثر جفافًا في العالم مصر معندهاش فرصة تتحمل أي نقص من المياه يصل إليها في أي وقت من الأيام».

وزاد: "المطلوب هو أن نصل لاتفاق قانوني ملزم بشأن ملء وتشغيل سد النهضة، ونحن نبذل جهداً كبيراً جدًا للاستفادة من كل نقطة مياه موجودة في مصر، سواء من خلال المعالجة وإعادة التدوير، أو من تحلية مياه البحر على البحر المتوسط والبحر الأحمر".

وكانت مصر قد طلبت دعماً عربياً في أزمة سد النهضة، ودعا وزير الخارجية المصري سامح شكري، خلال كلمته أمام مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية، الأسبوع الماضي، إلى القيام بدور داعم للموقف المصري فى قضية سد النهضة الإثيوبي.

إلى ذلك، أكد الدكتور عباس شراقي، أستاذ الموارد المائية والجيولوجيا بجامعة القاهرة، أن هناك معلومات مؤكدة من الناحية العلمية بأن إثيوبيا لا تستطيع حجز المياه عن مصر فترة طويلة، والتوربينات لا تعمل بشكل جيد، موضحاً أن ما يحدث حتى الآن في السد مكسب سياسي داخلي فقط.

وأضاف شراقي أن كل متر مكعب يخزّن في إثيوبيا كان من المفترض يكون قادماً إلى مصر، لافتاً إلى أن مصر رفعت احتياطي المياه الخاص بها، ولكن بتكلفة كبيرة.

وكشف عن أن هناك دراسات تؤكد أن كل المشروعات المائية في إثيوبيا تفشل بنسبة 70%، ومصر لديها الكثير من الوثائق والمعلومات التي تدعم موقفها أمام المجتمع الدولي، مؤكداً أنه لا يوجد دليل حقيقي على وجود استثمارات دولية في السد الإثيوبي.

وتتمسك دولتا مصب نهر النيل، مصر والسودان، بالتوصل أولاً إلى اتفاق ثلاثي على ملء وتشغيل سد "النهضة" لضمان استمرار تدفق حصتيهما السنوية من مياه نهر النيل وسلامة منشآتهما المائية.

غير أن إثيوبيا ترفض ذلك، وتقول إن السد، الذي بدأت تشييده قبل أكثر من عقد، ضروري من أجل التنمية، ولا يستهدف الإضرار بأي دولة أخرى.

وتوقفت المفاوضات بين مصر وإثيوبيا والسودان بشأن قواعد ملء وتشغيل السد منذ ما يقرب من عامين، عندما شرعت إثيوبيا بشكل أحادي في الملء الثاني لخزان السد، وانسحاب مصر والسودان من المفاوضات التي يقودها الاتحاد الأفريقي. وتصاعدت حدة التوترات بين الدول الثلاث عقب ذلك بشكل أكبر عندما أكملت إثيوبيا الملء الثالث للسد في آب/ أغسطس الماضي.

كلمات مفتاحية

أثيوبيا | تامر هنداوي | دول مصب النيل | سامح شكري | سد النهضة

اترك تعليقاً

لن يتم نشر عنوان بريدك الإلكتروني. الحقول الإلزامية مشار إليها بـ *

التعليق *

الاسم *

البريد الإلكتروني *

إرسال التعليق

إشترك في قائمتنا البريدية

أدخل البريد الالكتروني *

اشترك

حولنا / About us
وظائف شاغرة
أعلن معنا / Advertise with us
أرشيف النسخة المطبوعة

أرشيف PDF

النسخة المطبوعة
سياسة
صحافة
مقالات
تحقيقات
ثقافة
منوعات
لايف ستايل
الإقتصاد
رياضة
وسائط
الأسبوعي

جميع الحقوق محفوظة © 2023 صحيفة القدس العربي